التحليل القياسي لتأثير النوعية المؤسساتية على العلاقة بين وفرة الموارد النفطية والنمو الاقتصادي في دول OPEC خلال الفترة 1996–2016

EMPIRICAL STUDY OF THE IMPACT OF INSTITUTIONAL QUALITY ON THE RELATIONSHIP BETWEEN THE ABUNDANCE OF OIL RESOURCES AND TH EECONOMIC GROWTH OF OPEC COUNTRIES FOR THE PERIOD 1996-2016

سارة بن شهيدة [1،*]، براهيم حراش[2]

[1]المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي بالقليعة (الجزائر)
[2]المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي بالقليعة (الجزائر)

تاريخ الاستلام: 2018/07/30؛ تاريخ المراجعة : 2018/10/28؛ تاريخ القبول: 2019/02/20

الملخص

تبحث هذه الدراسة في تأثير النوعية المؤسساتية على العلاقة بين وفرة الموارد النفطية والنمو الاقتصادي في الدول الأعضاء في منظمة الدول المصدرة للنفط" OPEC " من خلال دراسة قياسية ضمت 10 دول خلال الفترة من 1996 إلى 2016. ولتحقيق هذا الهدف تم استخدام بيانات البانل. وركزت الدراسة أساسا على أثر التفاعل بين النوعية المؤسساتية ووفرة الموارد النفطية على النمو الاقتصادي. وذلك باستخدام مقياسين للنوعية المؤسساتية (مؤشرات الحوكمة ومؤشرات الحرية الاقتصادية) في حين تم التعبير عن وفرة الموارد النفطية بالإيرادات النفطية. وقد توصلت النتائج إلى أن الإيرادات النفطية لا تساهم في تحقيق النمو الاقتصادي في دول OPEC إضافة إلى ذلك تتميز هذه الدول بضعف مؤسساتي مما يساهم في عرقلة إدارة الموارد النفطية.

الكلمات المفتاحية .**النوعية المؤسساتية، وفرة الموارد النفطية، النمو الاقتصادي، دول OPEC، بيانات البانل (Panel Data).**

تصنيف JEL:O17، O43، Q33، O50، C50.

Abstract

This research analyzes the impact of institutional quality on the relationship between the abundance of oil resources and the economic growth of OPEC member countries through a 10 countries for the period 1996 to 2016. The study is based on Panel Data. The study focused mainly on the impact of the interaction between institutional quality and the abundance of oil resources on economic growth, using two measures of institutional quality (Governance indicators and Economic Freedom indicators), while the abundance of oil resources was expressed in oil revenues. The results indicate that oil revenues do not contribute to economic growth in the countries of OPEC in addition to these countries are characterized by weak institutional, which contributes to the disruption of the management of oil resources.

Keywords : Institutional Quality, Abundant Oil Resources, Economic Growth, OPEC Countries, Panel Data

JEL classification :O17, O43, Q33, O50, C50.

* سارة بن شهيدة.

مقدمة

التحليل القياسي لتأثير النوعية المؤسساتية على العلاقة بين وفرة الموارد النفطية والنمو الاقتصادي في دول OPEC خلال الفترة 1996–2016
(ص ص:224–233)

لقد فسر العديد من الاقتصاديين أن التأثير الإجمالي لطفرة الموارد على الاقتصاد يعتمد بشكل حاسم على النوعية المؤسساتية السياسية والاقتصادية، لكونها تقوم بتعزيز المساءلة وكفاءة الدولة للاستفادة من وفرة الموارد كما تعمل على تخفيف الحوافز السياسية الضارة والفساد التي تخلقها مثل هذه الطفرات ومع ذلك تعاني الدول التي لا تملك مثل هذه المؤسسات من لعنة الموارد والتي ترتبط بتدهور الأداء الاقتصادي. ويعتبر هذا الأخير هدفا تسعى إليه جميع الدول وتعمل على تحقيقه، ودول الأعضاء في منظمة الدول المصدرة للبترول" OPEC" كغيرها من الدول تسعى إلى رفع معدل نموها الاقتصادي لتحقيق الازدهار وتلبية حاجيات مجتمعاتها. لكونها دول غنية بثروة النفط ومصدرة له وفي هذا الصدد ومن خلال هذه الدراسة نحاول معرفة إذ كان للوفرة الكثيفة للموارد النفطية دور في تحقيق مستوى مرغوب من النمو الاقتصادي، وهذا ما يقودنا إلى طرح الإشكالية التالية:هل دول الأعضاء في منظمة OPECتتمتع بنوعية مؤسساتية تساعدها في تسيير الإيرادات النفطية من أجل تحقيق نمو اقتصادي؟

1- نظرة حول الأدبيات والدراسات القياسية لأثر النوعية المؤسساتية على العلاقة بين وفرة الموارد النفطية والنمو الاقتصادي:

في مطلع القرن 19 اعتبر رواد المدرسة الكلاسيكية(دافيد ريكاردو) والمدرسة النيوكلاسيكية (هيكشر وأولين) بأن الدول التي تتميز بوفرة الموارد تتمتع بميزة نسبية تمكنها من التخصص في إنتاج المورد الأكثر وفرة والاستثمار في ذلك القطاع (MORGAN R.E. et KATSIKEAS C.S.,, 1997). وبقيت الموارد الطبيعية تحتل مكانة مهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية للعديد من البلدان الغنية بالموارد وهذا على حسب وجهة نظر معظم الاقتصاديين في سنة 1950 بحيث أن وفرة الموارد تساعد الدول النامية وليس الإضرار بها(ROSS M.l.,1999).

وبعدها شهدت الدول المصدرة للنفط ضعفا في نموها مما أجبرها إلى إنشاء منظمة والتي سميت بمنظمة الدول المصدرة للنفط" OPEC "، وتأسست في مؤتمر بغداد في 10–14 سبتمبر 1960 وكان هدفها هو رعاية مصالح الدول النفطية والتكتل فيما بينها من أجل مواجهة شركات النفط الكبرى(خضر ح.، 2005). وفي بداية الستينات تم اكتشاف النفط والغاز في بحر الشمال، وهذا ما سمح بزيادة الثروة الهولندية ولكن هذا التطور الإيجابي انعكس سلبا سرعان مازالت هذه الثروة، ولهذا أطلق على هذه الظاهرة بالمرض الهولندي وكانت جريدة economist البريطانية هي أول من استعملت هذا المصطلح في 26-11-1977(بوش ف.ز. وخندق س.، 2017). ومنذ ذلك الحين أصبح يشار إلى الاقتصاديات الغنية بالموارد أنها أكثر عرضة للداء الهولندي الذي يوضح التناقض بين الزيادة في الموارد الطبيعية غير المتجددة مثل النفط والذي يصاحبه انخفاض في النمو الاقتصادي(بن الزين ح. ورحمان أ.، 2017).

ومع مطلع التسعينات خلصت الدراسات التجريبية(SACHS J. and WARNER A.M., 1995) أن الاقتصاديات التي تتميز بطفرة في الموارد النفطية أقل تطورا مقارنة بالدول التي تفتقر لها وهذا ما يسمى بنقمة الموارد.وفي هذا الصدد فسر كل من (ACEMOGLU D. and JAMES A.R., 2012) سبب فشل الأمم راجع إلى الاختلاف في مؤسساتها فهناك من تتمتع بمؤسسات اقتصادية وسياسية شاملة على عكس هناك بعض الدول التي تعتمد على المؤسسات الاستحواذية سواء كانت سياسية أو اقتصادية وهي التي تقوم بتركيز السلطة في أيدي نخبة محدودة وتضع بعض القيود والضوابط على الثروات والموارد المتاحة من أجل الاستيلاء عليها.وعلى هذا الأساس فإن تراجع النمو في الدول الغنية بالموارد النفطية راجع إلى استحواذ السلطات الحاكمة لها،مما يجعل سلوك البلد ريعي أكثر منه إنتاجي(LEITE M.C. and WEIDMANN J.,1999)أو كما أشارت إليه بعض الأدبيات راجع إلى العجز المؤسساتي والذي يعتبر أساس تفسير الآثار السلبية لطفرات الموارد في الاقتصاديات المحاصرة(زايري ب.، 2013).

والمؤسسات على حسب(NORTH D. ,1991) تشمل القواعد الرسمية وغير رسمية(FAUNDEZ J., 2016) وبالنسبة إلى الموارد النفطية فإن المؤسسات الرسمية تشمل التشريعات المتعلقة بقطاعات النفط والمؤسسات غير رسمية تشمل القواعد غير مدونة التي تنظم السلوك(AHMADOVI., MAMMADOV J. and ASLANLI K,2013).لذلك يجب على الدول التي تتمتع بعجز مؤسساتي أن تحسن في نوعيتها المؤسساتية لأن النوعية المؤسساتية الجيدة على حسب NORTH هي التي توفر حقوق ملكية محددة وواضحة كما توفر الحوافز من أجل زيادة الإنتاج وتقوم على نظام سياسي يسعى لتوفير منظومة قانونية وقضائية تضمن تنفيذ العقود والاتفاقات بتكلفة منخفضة(مخزومي ل. وجوادي ع.،2016).وكما سبق الإشارة إليه فان هناك النوعية المؤسساتية السياسية والاقتصادية، ففي العديد من الأدبيات فإن مفهوم النوعية المؤسساتية السياسية أصبح مترجم لمقياس نوعية الحوكمة وقد تحقق ذلك من خلال عمل(KAUFMANN D,KRAAY A and MASTRUZZI M,2003) الذين عرفوا الحوكمة بأنها "التقاليد والمؤسسات التي تمارس من خلالها السلطة في بلد ما"(ZHUANG J. DE DIOS E. and MARTIN A.L.,2010). كما قدموا ستة مؤشرات لقياس النوعية المؤسساتية والمتمثلة في مؤشرات الحوكمة وهي كالتالي(KAUFMANN D., KRAAY A. and MASTRUZZI M.,2011): الصوت والمساءلة، الاستقرار السياسي وغياب العنف، فعالية الحكومة، الجودة التنظيمية،سيادة القانون، مراقبة الفساد.وهذه المؤشرات الستة مصنفة على سلم تتراوح قيمته بين (-2.5 إلى 2.5+)، ومن الواضح أنه

كلما كانت القيمة أعلى كلما دلت على حوكمة أفضل(يختار ع.ق. وعبد الرحمان ع.ق.، 2011). ومن جهة أخرى هناك النوعية المؤسساتية الاقتصادية والتي توصف بمؤشرات الحرية الاقتصادية وهي الحالة التي يمكن للأفراد أن يتصرفوا فيها بأقصى قدر من الاستقلال الذاتي والحد الأدنى من العوائق في السعي إلى كسب رزقهم الاقتصادي وازدهارهم(Ambassador T.M, Anthony B.K. and Kim R.M.,2014). ويتكون مؤشر الحرية الاقتصادية من 12 مؤشر فرعي موزعة على أربعة معايير هي كالتالي(Terry M. and Anthony B.K,2017):

1- سيادة القانون (حقوق الملكية، الكفاءة القضائية ونزاهة الحكومة)
2- حجم الدولة (حرية الجبائية، الإنفاق الحكومي والصحة المالية)
3- التنظيم الفعال (حرية الأعمال، حرية العمل والحرية النقدية)
4- انفتاح السوق (الحرية التجارية، حرية الاستثمار والحرية المالية).

وتتوزع هذه المؤشرات على سلم ممتد من 0 إلى 100، والقيمة الأعلى تدل على حرية اقتصادية أكبر و نوعية مؤسساتية أفضل(BOUNOUA C. and MATALLAH S.,2014).

وبشكل عام توصلت معظم الأبحاث إلى أن التفاعل بين الإطار المؤسساتي الفعال والإيرادات النفطية له أثر على النمو الاقتصادي في الدول الغنية بالموارد، فبينت دراسة (MEHLUM H, MOENE K and TORVIK R,2006)أن تباين النمو في البلدان الغنية بالموارد راجع إلى الطريقة التي يتم فيها توزيع الريع من خلال الترتيبات المؤسساتية. ومن هنا يمكن التمييز بين المؤسسات في الدول الغنية بالموارد: وهي المؤسسات الصديقة المنتجة وهي التي يكون فيها نشاط البحث عن الريع والأنشطة الإنتاجية بمثابة أنشطة تكاملية وفي هذه الحالة تكون هناك علاقة إيجابية بين وفرة الموارد والنمو الاقتصادي. وهناك المؤسسات الصديقة المهيمنة وهي التي يكون فيها نشاط البحث عن الريع والأنشطة الإنتاجية نشاطين متنافسين.وفي هذه الحالة وفرة الموارد تؤثر سلبا على النمو الاقتصادي.

كما اهتمت الدراسة التجريبية (BRUNNSCHWEILER C.,2006) بالنوعية المؤسساتية وتأثيرها على العلاقة بين وفرة الموارد الطبيعية (خاصة المعدنية منها) والنمو الاقتصادي باستخدام مقاييس جديدة تفسر وفرة الموارد(متوسط إجمالي رأس المال الطبيعي ومتوسط الثروة الجوفية) بالإضافة إلى مؤشرين للنوعية المؤسساتية (سيادة القانون وفاعلية الحكومة). وأثبتت هذه الدراسة أدلة تتحدى فرضية لعنة الموارد من خلال نتائج العلاقة الإيجابية بين وفرة الموارد ونمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال الفترة 1970–2000. والتي عززتها توفر مؤسسات قوية.

أعادت دراسة (Iimi A.,2007) النظر في النظريات التي أثبتت بأن الدول الغنية بالموارد تتميز بنمو أقل من الدول التي تفتقر لها وشملت الدراسة 89 دولة، إذ بينت النتائج بأن ما يحدد درجة مساهمة الموارد الطبيعية في التنمية الاقتصادية هو إدارة الحكم الرشيدة والمتمثلة في: الصوت والمساءلة، فعالية الحكومة العالية، التنظيم الجيد وسياسة مكافحة الفساد وكلها عوامل تميز النوعية المؤسساتية ولها دور فعال في إدارة الموارد من أجل تحقيق نمو اقتصادي.

أثبت كل (MOHSEN MEHRARA M., ALHOSSEINI S. and BAHRAMIRAD D., 2008) بأن نظرية لعنة الموارد في البلدان النفطية غير مؤكدة، وذلك بعد تقسيمهم لهذه البلدان إلى بلدان ذات المؤسسات الضعيفة من جهة ومن جهة أخرى إلى بلدان ذات مؤسسات غنية. وفي الأخير استخلصت الدراسة بأن في المجموعة الأولى يكون لعائدات النفط تأثير سلبي وهام على النمو الاقتصادي. وفي المجموعة الثانية، يكون لعائدات النفط تأثير إيجابي وهام على النمو الاقتصادي. وبعبارة أخرى فإن للمؤسسات دور في تعرض الدولة للعنة الموارد، بحيث كلما ازدادت مؤشرات النوعية المؤسساتية ازداد التأثير الإيجابي لعائدات النفط على النمو الاقتصادي والعكس صحيح بالنسبة لانخفاضها.

حاولت دراسة (Oyinlola M,A., Adeniyi O.A. and Raheem I.D., 2015) تحديد العلاقة بين وفرة الموارد والنوعية المؤسساتية من جهة وتأثير هذه العلاقة بين المتغيرين على النمو الاقتصادي من جهة أخرى. معتمدة هذه الدراسة في التحليل على معطيات البانل ل47 دولة إفريقية خلال الفترة 1996–2010 واستخلصت هذه الدراسة بأن التفاعل بين وفرة الموارد والنوعية المؤسساتية يؤثر على النمو الاقتصادي.

كما قدم (Olayungbo D.O. and Adediran K.A., 2017) دراسة حول آثار العائدات النفطية والنوعية المؤسساتية على النمو الاقتصادي في نيجيريا خلال الفترة 1984 إلى غاية 2014 باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL، بأخذ مؤشر الفساد كمتغير يعبر عن النوعية المؤسساتية. وبينت الدراسة بأن هناك تكامل طويل الأجل بين العائدات النفطية، النوعية المؤسساتية والنمو الاقتصادي بالإضافة إلى وجود علاقة موجبة بين النوعية المؤسساتية والنمو الاقتصادي في المدى القصير وعلاقة عكسية بينهما في المدى الطويل. وفي نفس السياق وجود علاقة موجبة بين العائدات النفطية والنمو الاقتصادي في المدى القصير وعلاقة سالبة بين المتغيرين على المدى الطويل وهذا ما يؤكد فرضية لعنة الموارد. واستخلصت الدراسة بأن العائدات النفطية لها تأثير أقل بكثير على النمو مقارنة بالنوعية المؤسساتية ومنه النوعية المؤسساتية أكثر أهمية في تفسير مساهمة العائدات النفطية في النمو الاقتصادي في نجيريا.

وفي سياق آخر تأتي دراسة (CHEKOURI S.M, BENBOUZIANE M and CHIBI A, 2017) والتي أكدت على التفاعل بين وفرة الموارد الطبيعية والنوعية المؤسساتية في الجزائر، باستخدام مؤشرين وهما النوعية المؤسساتية (الفساد والمساءلة الديموقراطية) والإيرادات النفطية (الإيرادات النفطية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي). بحيث أشارت النتائج إلى أن زيادة الإيرادات النفطية يزيد بشكل كبير في الفساد في الجزائر، في حين أن التفاعل بين الإيرادات النفطية والمساءلة الديموقراطية إيجابي وذو دلالة إحصائية، مما يدل على أن تعزيز المؤسسات الديموقراطية يمكن أن يحد من الفساد. واستنتجت الدراسة بأن وفرة الموارد النفطية في الجزائر تؤدي إلى تفاقم الضعف المؤسساتي والفساد بالإضافة إلى أن القواعد المؤسساتية الضعيفة تؤدي بوفرة الموارد النفطية إلى اعتماد كبير للاقتصاد الجزائري على عائدات قطاع المحروقات.

2- الدراسة القياسية لأثر النوعية المؤسساتية على العلاقة بين وفرة الموارد النفطية والنمو الاقتصادي في دول OPEC:

1.2. منهجية الدراسة والنموذج المستخدم:

1.1.2. منهجية الدراسة:

في هذه الدراسة سيتم استخدام منهجية السلاسل الزمنية المقطعية Data Method Panel، وتعتبر هذه الطريقة من أنجع الطرق نظرا لقدرتها على توفير تنبؤات أكثر دقة وإمكانية مراقبة سلوك الفرد من خلال مراقبة سلوك الآخرين من خلال تجميع البيانات (Hsiao C.,*2003*)، وفي هذه الدراسة سنقوم باستخدام النماذج الثلاثة التالية : نموذج الانحدار التجميعي Pooled Regression Model ، نموذج التأثيرات الثابتة Fixed Effects Model، ونموذج التأثيرات العشوائية Random Effects Model (GREENE H.W,2002).

2.1.2. النموذج المستخدم

تستخدم هذه الدراسة في التحليل القياسي قاعدة بيانات مدمجة (مقطع عرضي وسلاسل زمنية) مع عدد n=10 من الوحدات المقطعية i المتمثلة في 10 دولة وهي كالتالي: الجزائر– أنغولا–إكوادور–الغابون–إيران–الكويت–نجيريا–السعودية–الإمارات العربية المتحدة–فنيزويلا، وتم اختيار هذه الدول طبقا لتوفر المعطيات من جهة، إضافة إلى كون هذه الدول منطوية تحت منظمة واحدة تجمع الدول المصدرة للنفط. وتحتوي كل وحدة مقطعية على سلسلة زمنية لعدد t=21 من الفترات فهي بذلك تغطي من 1996 إلى غاية 2016 وبالتالي يكون عدد المشاهدات المستخدمة في التحليل (t*n) هو 210 مشاهدة. وعلى ضوء العينة المستخدمة في التحليل يتم تقدير معادلة النمو الاقتصادي في دول OPEC على الشكل التالي:

$$Y_{it}=\alpha_1+\alpha_2 Controle_{it}+\alpha_3 Open_{it}+\alpha_4\ OILR_{it}+\alpha_5 Gov_{it}+\alpha_6 EF_{it}+\alpha_7\ (OILR_{it}*Gov_{it})+\alpha_8\ (OILR_{it}*EF_{it})+\mu_i+\varepsilon_{it}$$

ملاحظة: ε_{it} يمثل البواقي و μ_i هو الأثر الفردي.

جدول 1 (التعريف بمتغيرات الدراسة)

التصنيف	المتغير	الرمز	المصدر
المتغير التابع	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي سنة الأساس2010).	Y	WDI database
متغير الرقابة	نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي (إجمالي تكوين رأس المال الثابت).	Controle	WDI database
متغير الانفتاح	نسبة التجارة إلى الناتج المحلي.	Open	WDI database
متغير الموارد النفطية	الإيرادات النفطية كنسبة من الناتج المحلي	OILR	WDI database
متغير النوعية المؤسساتية	1-متوسط مؤشرات الحوكمة	INSP	WGI database
	2-متوسط مؤشرات الحرية الاقتصادية	INSE	منظمة Heritage
التفاعل بين النوعية المؤسساتية	1-التفاعل بين مؤشرات الحوكمة والإيرادات النفطية	OILR*INSP	
	2-التفاعل بين مؤشرات الحرية الاقتصادية والإيرادات النفطية	OILR*INSE	

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الدراسات السابقة

2.2. خطوات تقدير النموذج وعرض النتائج

1.2.2.الإحصاء الوصفي للمتغيرات

جدول2(الإحصاء الوصفي للمتغيرات)

المتغيرات	Y	Controle	Open	OILR	INSP	INSE
المتوسط الحسابي	2.18	21.84	80.48	24.83	-0.56	54.07
الانحراف المعياري	1.69	7.30	39.19	13.89	0.56	11.56
الحد الأقصى	6.91	42.89	205.26	60.17	0.69	74.90
الحد الأدنى	1.25	5.45	21.12	2.06	-1.66	23.70

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات eviews9

يعرض الجدول أعلاه موجز الإحصائيات لجميع المتغيرات المدرجة في الدراسة القياسية والتي تغطي 10 دول من منظمة OPEC(الجزائر– أنغولا–إكوادور–الغابون–إيران–الكويت–نجيريا–السعودية–الإمارات العربية المتحدة–فنيزويلا) خلال الفترة 1996–2016. ومن خلال هذه البيانات يتضح أن القيمة المتوسطة والقصوى للنمو الاقتصادي قدرت ب 2.18 و6.91 على التوالي وهذا ما يؤكد على الفرق في النمو الاقتصادي بين دول OPEC.ويظهر متغير الاستثمار بقيمة متوسطة 21.84 وقيمة قصوى 42.89 وهذا ما يعكس الجاذبية الضعيفة للاستثمار في هذه الدول وكذلك بالنسبة للانفتاح التجاري تظهر القيمة المتوسطة ب 80.48 والقيمة القصوى ب 205.2610 وهذا ما يدل على التفاوت في الصادرات والواردات بين دول OPEC، وقد بلغت القيمة المتوسطة للإيرادات النفطية 24.83 والقيمة القصوى ب60.17 مما يدل على تفاوت في العائدات النفطية بين دول OPEC بسبب الاختلاف في الإنتاج والتصدير. ويبلغ متوسط الحوكمة 0.56– مما يدل على العجز في إدارة الحكم، في حين أن متوسط مؤشر الحرية الاقتصادية بلغ 54.07 وبالتالي توصف دول OPEC بأنها دول يغلب عليها غياب الحرية الاقتصادية.

2.2.2.تقدير النموذج

1.2.2.2.نتائج الانحدار

جدول 3(نتائج الانحدار ل 10 دول OPEC ما بين 1996–2016)

المتغير التابع: معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي سنة الأساس 2010).			
الفترة 1996-2016 N=10 T=21 مجموع مشاهدات البانل: 210 مشاهدة			
المتغيرات التفسيرية	نموذج الانحدار التجميعي	نموذج التأثيرات الثابتة	نموذج التأثيرات العشوائية
Constante	0.006453 (0.100783)	0.006783 (0.103144)	0.006453 (0.098526)
Contrôle	0.360704 (5.140066)***	0.361177 (5.0277541)***	0.360704 (5.024939)***
Open	-0.116975 (-1.371384)	-0.117404 (-1.345027)	-0.116975 (-1.340668)
OILR	0.144198 (1.597422)	0.144880 (1.567610)	0.144198 (1.561643)
INSP	-0.271510 (-4.097132)***	-0.270686 (-3.985640)***	-0.271510 (-4.005364)***
INSE	0.029519 (0.419541)	0.029330 (0.407482)	0.029519 (0.410144)
OILR*INSP	0.048751 (0.718395)	0.053937 (0.736558)	0.048751 (0.702304)
OILR*INSE	-0.000789 (-0.011431)	-0.002144 (-0.028742)	-0.000789 (-0.011175)
R-squared	0.20	0.20	0.20
Adjusted R-squared	0.18	0.14	0.18
Prob(F-statistic)	0.000000	0.000075	0.000000

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات Eviews9

معنوي عند 1% (***)، 5%(**) و10% (*).

كما هو مبين في الجدول 3، توضح النماذج الثلاثة التالية : نموذج الانحدار التجميعي، التأثيرات الثابتة والتأثيرات العشوائية أن للاستثمار تأثير موجب ومعنوي على النمو الاقتصادي بينما تظهر كل من مؤشرات الانفتاح التجاري، والتفاعل بين النوعية المؤسساتية الاقتصادية والإيرادات النفطية تظهر بعلاقة عكسية وغير معنوية مع النمو الاقتصادي، ويظهر مؤشر الإيرادات النفطية،، الحرية الاقتصادية والتفاعل بين النوعية المؤسساتية السياسية والإيرادات النفطية بعلاقة موجبة وغير معنوية مع النمو الاقتصادي، في حين تظهر النوعية المؤسساتية السياسية بعلاقة عكسية ومعنوية مع النمو الاقتصادي.

2.2.2.2.نتائج اختبارات المفاضلة بين النماذج الثلاثة

بعد تقدير النماذج الثلاثة سوف ننتقل إلى أساليب الاختيار بين هذه النماذج الثلاثة من خلال الأسلوبين: اختبار لاغرانج المضاعف(LM Lagrange) المقترح من طرف Breuch و Pagan (1980) م واختبار Hausman.

1.2.2.2.2. اختبار لاغرانج المضاعف LM Lagrange:

يتم استخدام هذا الاختبار من أجل المفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي ونموذجي التأثيرات الثابتة والعشوائية(Robert M. Kunst ,2009)، بحيث إذا كانت قيمة P-Value الإحصائية أقل من مستوى معنوية 5% فيعني هذا أن نموذجي التأثيرات الثابتة والعشوائية أفضل من نموذج الانحدار المجمع (مجدي الشوربجي، 2011).

جدول 4(اختبار لاغرانج المضاعف)

Lagrange Multiplier Tests for Random Effects Alternative hypotheses: Two-sided (Breusch-Pagan) and one-sided (all others) alternatives			
	Cross-section	Test Hypothesis Time	Both
Breusch-Pagan	5.195867 (0.0226)	504.3200 (0.0000)	509.5158 (0.0000)

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات Eviews9

من خلال الجدول 3 نلاحظ أن نتيجة اختبار LM بلغت 5.195867 باحتمال 0.0226 وهو أقل من 5%، وهذا ما يقودنا إلى المفاضلة بين نموذجي التأثيرات الثابتة ونموذجي التأثيرات العشوائية عن طريق اختبار Hausman.

2.2.2.2.2. اختبار Hausman:

جدول5 (اختبارHausman)

Correlated Random effects-HausmanTest Test Cross-section random effcts		
Test Summary	Chi-Sq.Statistic	Prob.
Cross-section random	0.000000	1.000

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات Eviews9

من خلال الجدول رقم 04، يظهر الاحتمال المرافق لإحصائية chi-square الخاصة باختبار Hausman بقيمة قدرها 1.0000 وهي أكبر من 0.05، وهذا ما يدل على أن نموذج التأثيرات العشوائية هو النموذج الأمثل حسب هذا الاختبار، وبالتالي سنعتمد على نتائجه في هذه الدراسة عن طريق المربعات الصغرى المعممة GLS.

3.2.2.تفسير النتائج

جدول 6(جدول التأثيرات العشوائية)

المتغير التابع: معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي سنة الأساس2010). الفترة 1996-2016 N=10 T=21 مجموع مشاهدات البانل: 210 مشاهدة	
المتغيرات التفسيرية	نموذج التأثيرات العشوائية
Constante	0.006453 (0.098526)
controle	0.360704 (5.024939)***
Open	-0.116975 (-1.340668)
OILR	0.144198 (1.561643)
Gov	-0.271510 (-4.005364)***
EF	0.029519 (0.410144)
OILR*Gov	0.048751 (0.702304)
OILR*EF	-0.000789 (-0.011175)
R-squared	0.20
Adjusted R-squared	0.18
Prob(F-statistic)	0.000000

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات Eviews9

1.3.2.2. التفسيرات الإحصائية:

وجدنا أن القيمة الاحتمالية للنموذج هي P(F-Statistc)=0.000000 بأقل من مستوى المعنوية 5 % وبالتالي يمكننا القول بأن النموذج مقبول إحصائيا، كما أن قيمة معامل التحديد للنموذج هي 0.20 (R^2=0.20) مما يدل على أن المتغيرات المستقلة تشرح المتغير التابع بقيمة 20%.

كما بينت الدراسة أن هناك علاقة موجبة بين الاستثمار والنمو الاقتصادي ومعامله ذو دلالة إحصائية، بينما وجدنا أن هناك علاقة عكسية بين مؤشرات النوعية المؤسساتية السياسية والنمو الاقتصادي ومعامله ذو دلالة إحصائية.في حين وجدنا أن هناك علاقة موجبة بين الإيرادات النفطية، الحرية الاقتصادية والتفاعل بين النوعية المؤسساتية السياسية والإيرادات النفطية ولكن بمعاملات غير معنوية إحصائيا وأما بالنسبة للانفتاح التجاري والتفاعل بين النوعية المؤسساتية الاقتصادية والإيرادات النفطية فتظهر بعلاقة عكسية وبمعاملات ليست ذات دلالات إحصائيا.

كما أثبتت النتائج أن تحسين نسبة الاستثمار ب 1% تساهم في زيادة النمو الاقتصادي ب 36% بالمقابل تراجع متوسط مؤشرات النوعية المؤسساتية السياسية ب 1 % تخفض من إجمالي النمو الاقتصادي بنسبة 24%.

2.3.2.2 التفسير الاقتصادي:

من خلال ما توصلت إليه النتائج الإحصائية يمكننا إثبات صحة الفرضية الاقتصادية "لعنة الموارد النفطية" نتيجة العلاقة العكسية بين وفرة الموارد النفطية والنمو الاقتصادي في دول OPEC بسبب سوء استغلال مداخيل قطاع الموارد النفطية في دعم القطاعات الإنتاجية وهذا ما يترتب عليه إضعاف قدرة هذه الدول على المنافسة في الأسواق الدولية وتراجع استراتيجياتها المدعمة للتنمية المستدامة، كما أن زيادة العائدات النفطية تسببت في كثير من الأحيان في نشوب صراعات أو خلافات أهلية أو إقليمية أو دولية فمثلا الغزو الأمريكي على إيران الذي كان دافعه استغلال الثروات النفطية والاستثمار فيها. ورغم تفاقم كل هذه المشاكل في دول OPEC إلا أنه حدوث هذه الظاهرة راجع إلى أداء المؤسسات وخاصة انتشار المؤسسات التي تشجع على البيروقراطية والفساد وتتميز بضعف في إدارة الحكم ونوعية التنظيم وغياب الشفافية في إدارة الموارد النفطية وكلها عوامل ساهمت في إخفاق تحقيق النمو الاقتصادي في دول OPEC.

خاتمة

كان الهدف الرئيسي من هذه الدراسة هو دراسة أثر النوعية المؤسساتية على العلاقة بين وفرة الموارد النفطية والنمو الاقتصادي في الدول الأعضاء في منظمة OPEC باستخدام معطيات البانل خلال الفترة من 1996 إلى 2016. ، وذلك باستخدام مقياسين للنوعية المؤسساتية (مؤشرات النوعية المؤسساتية السياسية والمتمثلة في مؤشرات الحوكمة الستة بالإضافة إلى مؤشر النوعية المؤسساتية الاقتصادية والمتمثل في مؤشرات الحرية الاقتصادية) في حين تم التعبير عن وفرة الموارد النفطية بالإيرادات النفطية. وتشير نتائجنا التجريبية إلى إخفاق النمو الاقتصادي بسبب عدم التأثير الإيجابي للإيرادات النفطية عليه، وهذا ما يثبت صحة فرضية دول OPEC تتميز بنقمة الموارد النفطية.ويعود السبب الرئيسي لهذه الفرضية هو تحفيز العائدات النفطية للقطاعات الاستهلاكية وعدم الاهتمام بالقطاع الإنتاجي خاصة الصناعي والزراعي. كما أن هناك علاقة عكسية بين مؤشرات النوعية المؤسساتية والنمو الاقتصادي. ومن هنا يمكننا استنتاج أن دول OPEC تنتشر فيها المؤسسات التي تتميز بضعف القانون في حماية الأشخاص والملكية، انتشار الفساد والبيروقراطية والرشوة مما يجعل لهذا النوع من المؤسسات تداعيات سيئة في إدارة وتسيير الموارد النفطية وتراجع الإصلاحات والتنويع الاقتصادي. لذلك يعتبر بناء مؤسسات قوية ذات جودة أمرا ضروريا لتنويع صادرات دول الأعضاء في OPEC من أجل زيادة ثرواتها و مواكبة البرامج والمشاريع الاستثمارية و لاسيما في المجال النفطي وتحقيق مستويات مهمة من النمو والتنمية الاقتصادية.

المراجع:

1- Morgan R.E. and Katsikeas C.S.(1997), **Theories of international trade, foreign direct investment and firm internalization: a critique**, Management Decision, 35(1), 68-78.
2- Ross M.l.(1999), **The Political Economy of the Resource Curse**, World Politics, 51(2), 297-322.
3- خضر ح.(2005)، **أسواق النفط العالمية**، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، جسر التنمية، العدد 57، ص14.
4- بوش ف.ز. وخندق س.(2017)، **حقيقة المرض الهولندي في الاقتصاديات الريعية**، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، ص269.
5- بن الزين ح. ورحمان أ.(2017)، **أثر المرض الهولندي على اقتصاديات الدول النفطية: حالة الجزائر**، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 12، ص292.
6- Sachs J.D and Warner A.M. (1995), **Natural resource abundance and economic growth**, (No.w5398), National Bureau of Economic Research.

7- أسيموجلو د. وجيمس أ.ر (2015)، ترجمة بدران حامد، **لماذا تفشل الأمم –أصول السلطة والازدهار والفقر–**، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة –مصر–، الطبعة العربية الأولى، ص 114–124.

8- Leite M.C. and WEIDMANN J. (1999), **Does mother nature corrupt:Natural resources, corruption, and economic growth**, International Monetary Fund.

9- زايري ب.(2013)، **المؤسسات، وفرة الموارد والنمو الاقتصادي: بالتطبيق على الاقتصاد الجزائري**، أبحاث المؤتمر الدولي حول: تقييم آثار الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001–2014، جامعة سطيف1، ص ص04،05.

10- Faundez J. (2016), **Douglass North's theory of institutions: Lessons for law and development**, Hague Journal on the Rule of Law, 8(2), 373-419.

11- Ahmadov I., Mammadov J. and Aslanli K.(2013), **Assessment of Institutional Quality in Resource-Rich Caspian Basin Countries**.

12- مخزومي ل. وجوادي ع. (2016)، **التحليل القياسي للنوعية المؤسساتية والنمو الاقتصادي**، مجلة التنمية الاقتصادية، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر، العدد 02، ص249.

13- Zhuang J., De dios E. and Martin A.L. (2010), **Governance and institutional quality and the links with economic growth and income inequality: With special reference to developing Asia**.

14- Kaufmann D., Kraay A. and Mastruzzi M. (2011), **The worldwide governance indicators: methodology and analytical issues**, Hague Journal on the Rule of Law, 3(2), 220-246.

15- يختار ع.ق. وعبد الرحمان ع.ق.، (2011)، **دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية الاقتصادية –حالة الدول العربية–**، مداخلة مقدمة في إطار المؤتمر العالمي الثامن للاقتصاد والتمويل الإسلامي تحت عنوان: النمو المستدام والتنمية الاقتصادية الشاملة من المنظور الإسلامي، الدوحة–قطر–، ص06.

16- Ambassador T.M., Anthony B.K. and Kim R.M. (2014), **2014 Index of Economic Freedom -Defining Economic Freedom by Ambassador Terry Miller and Anthony B. Kim-**, The Heritage Foundation and The Wall Street Journal, Washington and New York.

17- Terry M. and Anthony B.K. (2017), **2017 index of economic freedom, The heritage foundation - Defining Economic Freedom by Ambassador Terry Miller and Anthony B. Kim-**, The Heritage Foundation, Washignton.

18- Bounoua C. and Matallah S. (2014), **The impact of institutional quality in attracting Foreign Direct Investement in Algeria**, Topics in Middle Eastern and African Economies, 16.

19- Mehlum H., Moene K. and Torvik R.(2006) **, Institutions and resource curse**, The economic journal, 116(508), 1-20.

20- Brunnschweiler C.N. (2006), **Cursing the blessings? Natural resource abundance, institutions, and economic growth**, World development, 36(3), 399-419.

21- Iimi A.(2007), **Escaping from the resource curse: Evidence from Botswana and the Rest of the World**, IMF Staff Papers, Vol 54, N 04, 2007, P 663-699.

22- Mohsen Mehrara M., Alhosseini S. and Bahramirad D. (2008), **Resource curse and institutional quality in oil countries**.

23- Oyinlola M,A., Adeniyi O.A. and Raheem I.D. (2015), **Natural resource abundance, institutions and economic growth in Africa**, African journal Economic and Sustainable development, Vol 4, P 34-48.

24- Olayungbo D.O. and Adediran K.A. (2017), **effects of oil revenue and institutional quality on economic growth with an ARDL Approach**, Energy and policy research, 4(1), P 44-54.

25- Chekouri S.M., Benbouziane M. et Chibi A. **(**2017**), oil rents and institutional quality: empirical evidence from Algeria**.

26- Hsiao C. (2003), **Analysis of Panel Data**, Second edition, Cambridge University Press*: Cambridge,* United Kingdom, P07.

27- Greene H.W. (2002), **Econometric Analysis**, Prentice Hall, Fifth edition, P285.

28- Robert M. Kunst, **Econometric Methods for panel data –part2-**, University of Vienna, April 2009, P04.

29- مجدي الشوربجي، **أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على النمو الاقتصادي في الدول العربية**، الملتقى الدولي الخامس: رأس المال الفكري في منظمات الأعمال العربية في ظل الاقتصاديات الحديثة، جامعة الشلف، ديسمبر 2011، ص19.